وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي المشارك في المؤتمر

شاركت في مؤتمر الخدمات المصرفية العالمية والأسواق ـ السعودية 2026

مجموعة «بيت التمويل» تستعرض ريادتها في الخدمات المصرفية

شاركت مجموعة بيت التمويل الكويتي في مؤتمر الخدمات المصرفية العالمية والأسواق ـ السعودية 2026 (GBM Saudi Arabia 2026) الذي أقيم في فندق ومنتجعات هيلتون الرياض.

ويعد هذا الملتقى السنوي من أبرز الفعاليات المالية في منطقة الشرق الأوسط، إذ يركز على تطوير أسواق الدين والأسهم والتمويل المهيكل، ويجمع نخبة من صناع القرار والمستثمرين والمصدرين وممثلي الجهات السيادية والشركات والخبراء المصرفيين من مختلف أنحاء المنطقة والأسواق العالمية.

وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من 800 من كبار المسؤولين وصناع القرار والمستثمرين والمصدرين وممثلي الحكومات والشركات والمؤسسات المالية، ما وفر منصة مهمة لمناقشة أبرز التوجهات والتطورات في القطاع المالي. ومن خلال مشاركته، استعرض بيت التمويل الكويتي إمكاناته المتكاملة في مجالات الخدمات المصرفية للشركات، والتمويلات المجمعة، وإدارة الثروات، وحلول الخزينة، وخدمات أسواق رأس المال. كما سلط الضوء على منتجاته وحلوله المصرفية الإسلامية المبتكرة المصممة لتلبية الاحتياجات المتطورة للعملاء وقطاع الأعمال.

زكريا الأنصاري

وأتاح المؤتمر لبيت التمويل الكويتي فرصة التواصل مع شبكة واسعة من المؤسسات المالية والمستثمرين والشركات والمشاركين في الأسواق المالية، إلى جانب استعراض باقة متكاملة من الحلول التمويلية والمصرفية التي يقدمها.

وفي إطار فعاليات المؤتمر، شارك نائب مدير عام الأسواق العالمية للتداول والاستثمارات في بيت التمويل الكويتي، خالد الرخيص، في جلسة نقاشية حملت عنوان: «ماذا يرغب مديرو الأصول العالميون والإقليميون في رؤيته في إصدارات السندات والصكوك السعودية». وخلال الجلسة، تناول الرخيص تنامي جاذبية أسواق الدين في المملكة العربية السعودية، والعوامل الرئيسة التي تعزز مشاركة المستثمرين في الإصدارات السيادية والإصدارات الخاصة بالشركات، إضافة إلى قدرة السوق على استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحافظة عليها. كما استعرض، من منظور المستثمر الإقليمي، كيفية تطور نهج بيت التمويل الكويتي تجاه الائتمان السعودي بالتوازي مع نضج السوق وتطوره، موضحا رؤية بيت التمويل الكويتي وشهيته الاستثمارية تجاه السوق السعودية خلال المرحلة المقبلة.

وأكد الرخيص التزام بيت التمويل الكويتي بدعم تطوير أسواق رأس المال الإقليمية وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المشاركة في منظومة أدوات الدخل الثابت.

كما شارك زكريا الأنصاري، نائب المدير العام للمبيعات والهيكلة في الأسواق العالمية والتمويل، والعمليات الخزينية العابرة للحدود، إضافة إلى التوقعات المستقبلية للأسواق.

خالد الرخيص متحدثا في الحلقة النقاشية

وشدد على أهمية تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر بما يسهم في تعزيز مرونة الشركات ودعم أهدافها التمويلية وإدارة السيولة في ظل المتغيرات المتسارعة في السوق. كما أشار إلى الأهمية المتزايدة لإيجاد حلول تحوطية مصممة وفق احتياجات العملاء، ودورها في مساعدة المؤسسات على مواجهة تقلبات الأسواق ومواءمة عمليات الخزينة مع أهدافها الاستراتيجية.

وعلى هامش المؤتمر، عقد وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي سلسلة من اللقاءات والمناقشات مع عدد من المشاركين في الأسواق المالية وقادة القطاع، حيث تم استعراض خبرات المجموعة في مجال الأسواق العالمية والتزامها بتقديم حلول مبتكرة ذات قيمة مضافة للعملاء والمستثمرين.

وتؤكد مشاركة بيت التمويل الكويتي في مؤتمر الخدمات المصرفية العالمية والأسواق ـ السعودية 2026 مكانته الرائدة في صناعة الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، وتعكس التزامه المستمر بدعم عملائه من خلال تقديم حلول مبتكرة في مجالات الخزينة والتحوط وإدارة المخاطر.

لدى بيت التمويل الكويتي، في جلسة حوارية متخصصة تناولت استراتيجيات التحوط من مخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، ضمن فعاليات قاعة التداول السعودية المقامة على هامش مؤتمر الخدمات المصرفية والأسواق العالمية.

وجمعت الجلسة نخبة من المتخصصين في الخزينة والتمويل المؤسسي والممارسين في الأسواق المالية من كبرى المؤسسات الإقليمية، لمناقشة أفضل الممارسات في إدارة مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة في ظل بيئة سوقية متغيرة بشكل متسارع. وخلال الجلسة، تناول الأنصاري عددا من المحاور الرئيسة، شملت إدارة مخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، وتصميم وتنفيذ برامج التحوط، وتحسين إدارة السيولة

«المراقبين الماليين» يطلق برنامج تعزيز النزاهة والشفافية والحوكمة

الرفاعي: الارتقاء بالإدارة المالية الحكومية.. ركيزة للإصلاح والتنمية

علي إبراهيم

أكد وزير المالية د.يعقوب الرفاعي أن الارتقاء بمنظومة الإدارة المالية الحكومية وتعزيز كفاءتها وفاعليتها يمثلان ركيزة أساسية في مسيرة الإصلاح والتنمية ويعكسان التزام الدولة المستمر بتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة وترسيخ الاستخدام الأمثل للموارد العامة والمحافظة على المال العام.

د.يعقوب الرفاعي وندى السهلي في صورة جماعية مع بعض الحضور (قاسم باشا)

جاء ذلك في كلمة الرفاعي أمس الأحد بحفل إطلاق برنامج تعزيز النزاهة والشفافية والحوكمة في الأداء المالي بالجهات الحكومية في مقر المعهد العربي للتخطيط والتي ينفذها جهاز المراقبين الماليين.

وأضاف الرفاعي أن دور جهاز المراقبين الماليين يأتي محوريا في دعم هذه المنظومة من خلال ما يضطلع به من مسؤوليات رقابية ومالية وتعزيز الالتزام بالتشريعات والأنظمة وتقديم المشورة والإرشاد للجهات الحكومية بما يسهم في رفع جودة الأداء المالي وتعزيز كفاءة استخدام موارد الدولة ودعم جهود الإصلاح والتطوير.

وأوضح أن إطلاق هذه الخطة التنموية يأتي ترجمة للتوجه نحو تطوير الأداء الحكومي بصورة مستمرة والاستثمار في الكفاءات الوطنية ومواكبة المتغيرات والتطورات في مجالات الإدارة والرقابة المالية بما يتسق مع مستهدفات رؤية «الكويت 2035» وتطلعاتها نحو إدارة حكومية أكثر كفاءة وفاعلية.

وأشار إلى أن نجاح هذه الجهود يتطلب تكامل الأدوار وتضافرها بين مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة والعمل بروح الفريق الواحد إيمانا بأن تطوير الأداء المالي مسؤولية مشتركة مبينا أن الغاية هي تعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وحماية مقدراتها ودعم مسيرتها التنموية.

وأعرب الرفاعي عن شكره وتقديره إلى رئيس جهاز المراقبين الماليين وجميع العاملين به على ما يبذلونه من جهود مخلصة في أداء المسؤوليات الوطنية.

من جهتها، قالت رئيس جهاز المراقبين الماليين بالتكليف ندى السهلي إن إطلاق البرنامج يأتي بوصفه إحدى المبادرات الاستراتيجية للجهاز والتي تستهدف الانتقال من مفهوم الرقابة على الإجراء إلى مفهوم أوسع يقوم على تطوير القدرات وتعزيز الوقاية ونشر المعرفة وترسيخ الممارسات المالية السليمة.

وأضافت السهلي أن تنفيذ البرنامج يمتد لأربع سنوات مالية اعتبارا من 1 أبريل 2026 حتى 31 مارس 2030 بما يوفر إطارا زمنيا مناسبا للعمل بصورة متدرجة ومستدامة وقياس النتائج وتطوير الأدوات والممارسات وفقا لما يستجد في بيئة العمل الحكومي.

وأوضحت أن أهمية هذا البرنامج تتجاوز نطاق الجهاز والجهات الخاضعة لرقابته مبينة أنه يتصل بصورة مباشرة بمسيرة التنمية في الكويت ويدعم ركيزتين أساسيتين من ركائز خطة التنمية للدولة.

وأشارت إلى أن الركيزة الأولى وهي (إدارة حكومية فاعلة) تتجسد في العمل على بناء قدرات مؤسسية تتسم بالكفاءة والحوكمة والنزاهة والشفافية في إدارة المال العام.

وأفادت بأن الركيزة الثانية وهي (رأس مال بشري إبداعي) تتمثل بالاستثمار في الإنسان باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطوير مؤسسي مستدام من خلال تأهيل الكوادر المالية الحكومية وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مجالات الإدارة المالية والرقابة والحوكمة. وذكرت أن البرنامج يرتبط بمفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال تعزيز المعرفة المالية المتخصصة والاستفادة من أفضل الممارسات وتوظيف أدوات التحليل المالي والتقني بما يسهم في دعم جودة القرار المالي ورفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز مقومات التنمية المستدامة في إطار رؤية (الكويت 2035).

وبينت السهلي أن الجهاز حقق منذ إنشائه إنجازات مهمة في المحافظة على المال العام وتضمنت الرقابة المسبقة والوقائية التي يمارسها المراقبون الماليون في منع وتصويب إجراءات مالية خاطئة قبل تنفيذها حيث ساهم في المحافظة على نحو 1,5 مليار دينار من المال العام.

وأضافت أن هذا الإنجاز لا يمثل رقما فحسب بل يجسد قيمة الرقابة الوقائية ودورها في دعم هدف وطني وتنموي أساسي يتمثل في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

تقديراً للتميز والأداء الاستثنائي

كيا المطوع تحصد جائزة موزع العام 2026 من MOBIS لقطاع قطع الغيار

ويأتي هذا التكريم ثمرةً للجهود المتواصلة التي يبذلها فريق كيا المطوع، وما يتمتع به من خبرة واحترافية وروح عمل جماعي، إلى جانب التركيز المستمر على تطوير تجربة العملاء، وتعزيز كفاءة العمليات، ودعم نمو الأعمال بما ينسجم مع معايير كيا العالمية.

مهند أحمد المطوع - الرئيس التنفيذي
مجموعة شركات عبد العزيز العلي المطوع

وبهذه المناسبة، قال السيد مهند أحمد المطوع، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع: "نفخر بهذا الإنجاز الذي يمثل تقديراً لجهود فريق العمل وتفانيه والتزامه المستمر بالتميز. إن حصولنا على جائزة موزع العام 2026 من MOBIS في قطاع قطع الغيار يعكس نجاح جهودنا في تطوير عملياتنا ورفع كفاءتها، بما يدعم قدرتنا على تقديم مستوى متكامل من الخدمة لعملائنا."

وأضاف: "نحن ندرك أهمية توافر قطع الغيار وكفاءة إدارتها في دعم خدمات ما بعد البيع وتعزيز تجربة العملاء وترسيخ ثقتهم بكيا المطوع."

ثامر الأيوب - مدير عام خدمات ما بعد البيع
كيا المطوع

من جانبه، قال السيد ثامر الأيوب، المدير العام لخدمات ما بعد البيع: "يمثل هذا التكريم حافزاً إضافياً لنا لمواصلة الارتقاء بأدائنا والمحافظة على أعلى معايير الجودة والكفاءة في عمليات قطع الغيار. فالتميز بالنسبة لنا هو عملية مستمرة تقوم على التخطيط والكفاءة وسرعة الاستجابة وتوفير احتياجات العملاء ومراكز الخدمة، بما يسهم في تقديم تجربة اقتناء متكاملة وموثوقة."

وتؤكد كيا المطوع أن هذا الإنجاز يشكل محطة جديدة ضمن مسيرتها نحو المزيد من التطوير، ويعكس التزامها بمواصلة الاستثمار في كوادرها وعملياتها، وتطوير منظومة قطع الغيار بما يدعم كفاءة خدمات ما بعد البيع ويسهم في تقديم تجربة ترتقي باستمرار إلى تطلعات عملائها.

إنجاز جديد يعكس التزام الشركة بالكفاءة التشغيلية وتطوير خدمات قطع الغيار ودعم تجربة العملاء

أضافت كيا المطوع، إحدى شركات عبد العزيز العلي المطوّع – الوكيل المعتمد لعلامة كيا في الكويت، إنجازاً جديداً إلى سجل نجاحاتها، بحصولها على جائزة (موزع العام 2026) - (Distributor of the Year Award 2026)، تقديراً لأدائها المتميز والتزامها المستمر بأعلى معايير الجودة والكفاءة التشغيلية ورضا العملاء، والتي تقدمها شركة MOBIS العالمية لنخبة مختارة من وكلائها حول العالم.